ميزانية 2024
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

تقرير

أداء الميزانية الفعلي

لنهاية العام المالي 2024م

وزارة المالية
Ministry of Finance

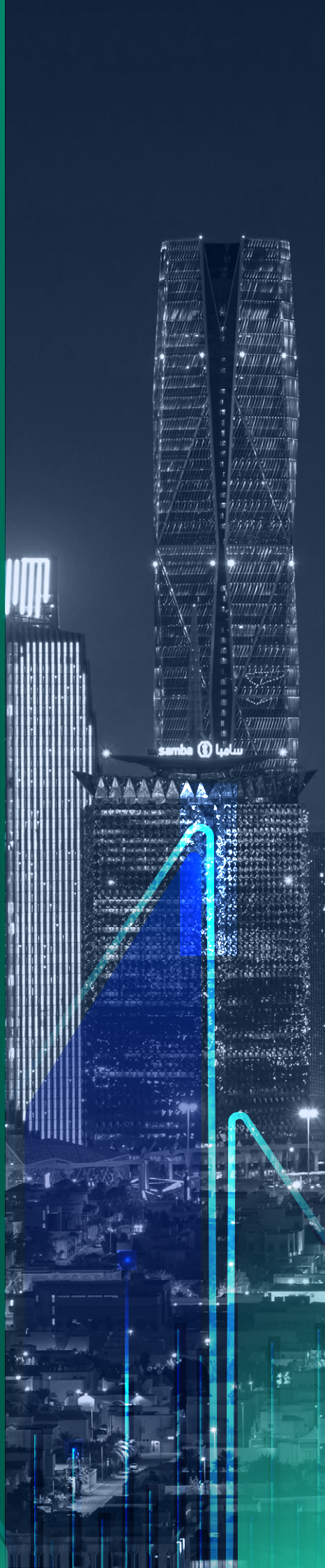

مقدمة	03
الملخص التنفيذي	04
أولاً: أداء المؤشرات الاقتصادية	07
ثانياً: أداء المالية العامة	12
أ. الإيرادات	12
ب. النفقات	15
ج. عجز الميزانية والتمويل	20

مقدمة

تُصدر وزارة المالية تقريرًا لأداء الميزانية الفعلي لنهاية العام المالي يستعرض بيانات ومؤشرات الأداء الفعلي للمالية العامة والاقتصاد خلال العام المالي 2024م، ويوضح أبرز أسباب الاختلافات عن التقديرات المعتمدة للميزانية.

ويأتي هذا التقرير لعام 2024م ضمن سلسلة التقارير التي تصدرها وزارة المالية عن الميزانية العامة في المملكة؛ دعمًا لمبادرات تعزيز الشفافية والإفصاح المالي التي تنتهجها الحكومة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، وهو جزء من مبادرات الوزارة في هذا المجال، حيث عملت خلال الفترة الماضية على إصدار ونشر تقارير دورية عن الأداء المالي للميزانية العامة للدولة، وتطوير مستوى الشفافية والإفصاح عن السياسات والمبادرات التي تقوم بتنفيذها، وتطوير التقارير التي تصدرها مثل بيان الميزانية العامة للدولة السنوي، والبيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة، ونسخة المواطن، إضافة إلى تقارير الأداء ربع السنوية، وتقرير الأداء المالي والاقتصادي نصف السنوي.

الملخص التنفيذي

أسهمت الإصلاحات الهيكلية والمالية في تعزيز مرونة وقدرة الاقتصاد السعودي على التكيف مع التحديات العالمية خلال عام 2024م، مما انعكس إيجابًا على نمو الأنشطة غير النفطية. كما أسهمت هذه الإصلاحات في انخفاض معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة تاريخيًا، وساعدت على الحد من التضخم مقارنةً بالاتجاهات العالمية. وتواصل الحكومة جهودها في تطوير السياسات المالية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويعزز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وأكدت الحكومة على استمرار جهودها خلال عام 2024م في تطوير أداء المالية العامة للمملكة وتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 أخذًا في الاعتبار الحيز المالي المتاح لتسريع تحقيق التنمية الشاملة في المملكة. وذلك في إطار يضمن الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على مستويات معتبرة من الاحتياطيات الحكومية، ومستويات مستدامة من الدين العام.

شهد أداء المالية العامة في عام 2024م ارتفاعًا في **إجمالي الإيرادات** بحوالي 7.4% عن الميزانية المعتمدة، نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وغير النفطية، ويُعزى الارتفاع في الإيرادات النفطية بشكل رئيس إلى تحصيل توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء خلال عام 2024م، وارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 14.1% مقارنة بالميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى التعافي والتحسن في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بالتوازي مع استمرار جهود الحكومة في تطبيق مبادرات تنمية الإيرادات غير النفطية.

كما شهد **إجمالي النفقات** ارتفاعًا بنحو 9.9% عن الميزانية المعتمدة، وذلك في إطار التقدم الملحوظ في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ودخول عدد من المشاريع حيز التنفيذ، إضافةً إلى اغتنام فرصة تسريع بعض النفقات والتي من المتوقع إنفاقها في السنوات القادمة حيث تم توجيه الصرف نحو الإنفاق

التحولي الذي يمكّن الحكومة من تنويع القاعدة الاقتصادية بتنفيذ الإستراتيجيات والمشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي والذي انعكس بدوره على ارتفاع النفقات التشغيلية والرأسمالية. كما استمرت الحكومة في دعم الإنفاق الاجتماعي بما يكفل تخفيف آثار التغيرات الاقتصادية على الفئات المستهدفة عبر المراجعات الدورية لبرامج الدعم والإعانات الاجتماعية، ورفع مستوى جودة الخدمات العامة وتحسين جودة الحياة، والعمل على تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية في المملكة.

تعمل حكومة المملكة باستمرار على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية، وفي ظل التوجه نحو تبني الحكومة لسياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي، سجلت الميزانية بنهاية العام 2024م **عجزًا** بحوالي 116 مليار ريال (ما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بعجز معتمد بحوالي 79 مليار ريال (ما يعادل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي).

وبلغ **رصيد الدين العام** بنهاية عام 2024م حوالي 1,216 مليار ريال (ما يعادل 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بحوالي 1,103 مليار ريال في الميزانية المعتمدة (ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، كما بلغ **رصيد الاحتياطيات الحكومية** بنهاية عام 2024م حوالي 390 مليار ريال.

أظهرت البيانات الفعلية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء[1] انخفاض **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** لعام 2024م عن المقدر له في الميزانية، حيث بلغ معدل النمو المقدر في الميزانية لكامل العام 4.4%؛ وذلك يعود بشكل رئيس إلى انخفاض الأنشطة النفطية بنحو 4.4% عن المقدر، نتيجة التزام المملكة باتفاقية "أوبك+" للخفض التطوعي في إنتاج النفط وجهودها المستمرة في الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة. إلّا أن الأداء الفعلي للأنشطة غير النفطية حقق نموًا يفوق المقدر حيث سجل نمو بنحو 5.2%، وعليه حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنحو 2.0%، مدفوعًا باستمرار الأنشطة غير النفطية في تحقيق معدلات نمو إيجابية بدعم من جهود تنويع القاعد الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي انعكست إيجابًا على النشاط الاقتصادي.

1 وفقاً للبيانات المحدثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (سنة الأساس 2023م)

سجل **معدل التضخم** في المملكة مستويات تعد منخفضة نسبيًا مقارنة بمعدلات التضخم العالمية التي سجلت في عام 2024م ارتفاعًا بنسبة 5.7% وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي [2]. حيث ارتفع **مؤشر اسعار المستهلك** في المملكة لعام 2024م بنسبة 1.7% والذي يعد أقل من المقدر له في الميزانية المعتمدة عند 2.2%.

أظهرت تقديرات مسح القوى العاملة الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء انخفاض **معدل البطالة الإجمالي** ليصل إلى 3.5% للربع الرابع من عام 2024م، ويعزى هذا الانخفاض الملحوظ في معدلات البطالة إلى استجابة بيئة الأعمال للجهود المكثفة من أجل تحسين أداء سوق العمل وخطط التوطين، وللتنوع الذي تشهده الأنشطة الاقتصادية واستمرار أدائها الإيجابي الذي أسهم في خلق فرص وظيفية في قطاعات جديدة وواعدة، وانخفض **معدل بطالة السعوديين** إلى أقل مستوى تاريخي له بمعدل 7.0% في الربع الرابع من عام 2024م مقارنة بـ 7.8% للربع الثالث من العام 2024م، محققًا بذلك مستهدف رؤية السعودية 2030 قبل الموعد بحوالي 6 أعوام.

2- وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي - أبريل 2025م

01

أداء المؤشرات الاقتصادية

حقق الأداء الفعلي **للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** في عام 2024م نموًا بلغ 2.0%، مدفوعًا بنمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية بنسبة 5.2%، ويعزى ذلك إلى نجاح الجهود المستمرة لتحقيق نمو شامل ومستدام بعيدًا عن تقلبات أسواق البترول؛ وذلك عبر برامج الإصلاح والتنوع الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030. وواصلت الأنشطة غير النفطية تعزيز مكانتها بصفتها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي؛ إذ تجاوزت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 54.9% بقيمة تجاوزت 2.6 تريليون ريال بالأسعار الثابتة.

في حين سجل الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة النفطية انخفاضًا بنسبة 4.4%، حيث تراجع إنتاج المملكة من النفط في عام 2024م بحوالي 6.8% ليبلغ متوسط الإنتاج حوالي 9.0 مليون برميل يوميًا، ويعود ذلك إلى الخفض التطوعي لإنتاج النفط، بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

حققت معظم الأنشطة غير النفطية معدلات نمو إيجابية في عام 2024م، إذ تشير البيانات إلى أن النمو الأكبر كان في نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 7.2%، ويُعزى هذا النمو إلى استمرار انتعاش النشاط الاقتصادي وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي مدفوعًا بانتعاش القطاع السياحي، حيث حققت المملكة رقمًا قياسيًا في قطاع السياحة لعام 2024م في إنفاق الزوار القادمين من الخارج؛ فقد سجّل إنفاق السياح في عام 2024م نحو 153.6 مليار ريال، نتيجة الأنظمة الجديدة التي تسمح للحاصلين على جميع أنواع التأشيرات حتى وإن كانت للسياحة أو الزيارة بتأدية مناسك العمرة، علاوةً على استمرار مواسم السعودية. حيث سجل بند

السفر بميزان المدفوعات نموًا يقدر بنسبة 13.8% مقارنةً بعام 2023م، يليه نشاط خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال بنسبة 6.5%.

سجلت أنشطة تعدينية وتحجيرية أخرى نموًا بنسبة 5.2%، وحققت الانشطة الجماعية والاجتماعية والشخصية نموًا بنسبة 5.3%، ويعزى ذلك لتسارع النمو في وتيرة التنويع الاقتصادي وتحسين جودة الحياة، وهي من الركائز التي تتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

من ناحية أخرى، سجّل **مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت** نموًا حقيقيًا بنسبة 1.6% مدفوعًا بارتفاع **الاستثمار الخاص** بنسبة 7.8% في عام 2024م مقارنة بعام 2023م، ويُعزى هذا النمو إلى الجهود المتواصلة لتعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة، فقد شملت هذه الجهود تذليل العقبات أمام المستثمرين، وتوفير فرص استثمارية جاذبة، وتمكين القطاع الخاص ليكون المحرّك الرئيس للنمو الاقتصادي، حيث أسهمت عدّة برامج ومبادرات في تحقيق هذا النمو، أبرزها برامج صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، إضافة إلى التقدّم الملحوظ في تنفيذ برامج التحول الوطني، وبرنامج شريك، والإستراتيجية الوطنية للاستثمار، وبرنامج تطوير القطاع المالي. وتسعى هذه البرامج إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص، بما يرفع كفاءة بيئة الأعمال ويسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. فالنمو الاقتصادي في المملكة يرتكز على علاقة تشاركية متوازنة بين القطاعين العام والخاص، بتوفير ممكنات داعمة، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية، وتسهيل وصول القطاع الخاص إلى الفرص الاستثمارية النوعية. حيث حقق **الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص** نموًا بنسبة 12.9% لعام 2024م مقارنة بعام 2023م ليصل إلى 2.7 تريليون ريال، كما حقق **الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة** خلال نفس الفترة نموًا بنسبة 38.4% ليصل إلى 203.1 مليار ريال، وبالتالي انعكس ذلك إيجابًا على أداء الأنشطة غير النفطية خلال عام 2024م مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، فقد سجل نشاط خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال نموًا بمعدل 6.5%، ونشاط التشييد والبناء نموًا بلغ 4.8%.

سجل **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص** نموًا بنسبة 2.7% لعام 2024م مقارنة بعام 2023م، ويُعزى هذا النمو إلى التحسن في عدد من مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي، مثل ارتفاع مبيعات نقاط البيع بنسبة 8.8% لتصل إلى 668.2 مليار ريال، ونمو مدفوعات سداد (باستثناء الخدمات الحكومية) بنسبة 22.7%، إضافة إلى ارتفاع التجارة الإلكترونية بنسبة 25.8%، مما يعكس اتساع نطاق التحول الرقمي وزيادة النشاط الاستهلاكي في ظل الحراك الاقتصادي المستمر في المملكة.

تطورات معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية من عام 2018م إلى عام 2024م

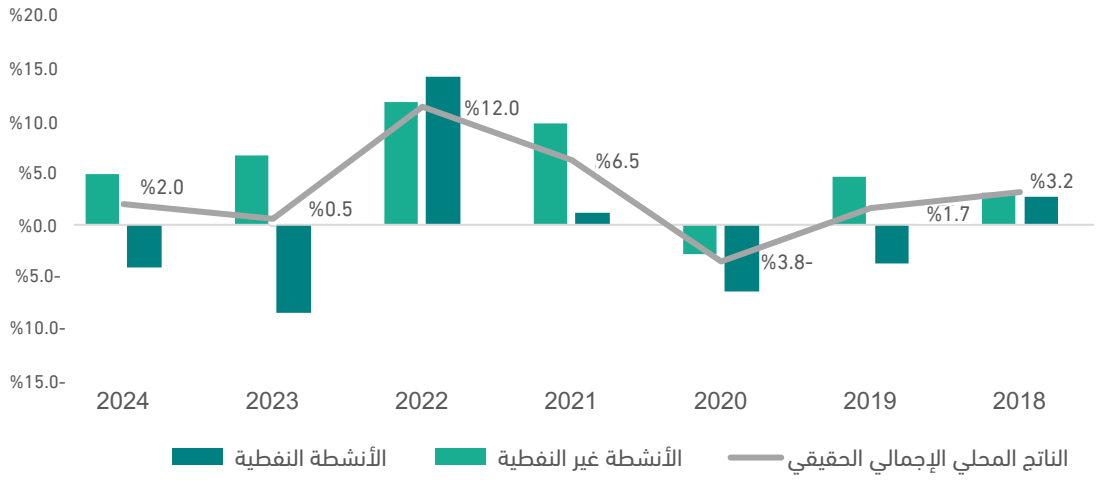

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

سجل **مؤشر أسعار المستهلك** ارتفاعًا بنسبة 1.7% في عام 2024م حيث حافظت المملكة على مستويات منخفضة نسبيًا مقارنة بالمعدلات المسجلة عالميًا، حيث سجل التضخم العالمي ارتفاعًا بنحو 5.7%. ويُعزى ذلك إلى جهود المملكة في اتخاذ عدّة إجراءات استباقية للحد من التضخم وآثاره مثل وضع سقف لأسعار البنزين ورفع مستوى وفرة المخزون الغذائي.

وبالنظر إلى مؤشر أسعار المستهلك لعام 2024م - حسب الأقسام الرئيسة - يتبين أن الزيادة الأكبر في قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 8.8% مقارنةً بعام 2023م، متأثرة ببند الإيجار المدفوع للسكن بنسبة 10.6%. يليه قسم المطاعم والفنادق وقسم التعليم بمعدلات بلغت 2.0% و1.3% على التوالي. فيما سجل قسم الملابس والأحذية وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل نسبة انخفاض متقاربة بحوالي 3.4%، وتعد هذه النسبة أعلى نسبة انخفاض بين الأقسام الرئيسة، يلي ذلك قسم النقل بنسبة تراجع بلغت 2.4%.

أظهرت تقديرات مسح القوى العاملة الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء انخفاضًا ملحوظًا في **معدل البطالة الإجمالي** ليصل إلى 3.5% للربع الرابع من عام 2024م، يعكس ذلك الجهود المبذولة في إصلاحات سوق العمل من خطط التوطين وغيرها، ويأتي هذا التراجع مدفوعًا بانخفاض **معدل البطالة خلال العام بين السعوديين** إلى 7.0%، مقارنة بـ 7.8% للربع الثالث من العام 2024م، ليسجل المعدل الأقل تاريخيًا، محققًا بذلك مستهدف رؤية السعودية 2030 قبل الموعد بحوالي 6 أعوام. ويُعزى ذلك إلى الأداء الإيجابي للقطاعات المختلفة، والتنوع الاقتصادي الذي تشهده المملكة، الذي أسهم في خلق فرص وظيفية في قطاعات جديدة وواعدة، مثل: السياحة والرياضة. كما كان لتكثيف البرامج والمبادرات الموجهة نحو تمكين المواطنين من دخول سوق العمل دور كبير في هذا التحسن، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال مستهدفات رفع نسبة المحتوى المحلي، وتطوير الصناعة والخدمات اللوجستية، وتحفيز الصادرات، وهو ما عزز من قدرة السوق على استيعاب المزيد من الكوادر الوطنية.

تشير بيانات إحصاءات السجلات الإدارية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء إلى نمو **أعداد المشتغلين السعوديين في القطاع الخاص** في الربع الرابع من عام 2024م مقارنة بالربع الرابع من عام 2023م بنسبة 4.7% (أي بحوالي 107.6 ألف مشتغل) ليصل عدد المشتغلين إلى 2.4 مليون مشتغل. وشهدت السنوات الماضية ارتفاعًا متواصلًا في **معدلات مشاركة المرأة** في سوق العمل، حيث كان المعدل 31.9% في الربع الأول من عام 2021م، ليصل إلى 36.0% في الربع الرابع من عام 2024م متجاوزًا بذلك مستهدف رؤية السعودية 2030 عند 30%، وتأتي هذه الإنجازات بدعم من مبادرات وبرامج وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.

سجل **عرض النقود (M3)** نموًا في شهر ديسمبر من عام 2024م بحوالي 8.8% على أساس سنوي ليصل عند مستوى 2,921.5 مليار ريال، وذلك نتيجةً لنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 9.9% والنقد المتداول خارج المصارف بحوالي 8.1%، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب بنحو 9.8%. ويعود هذا الارتفاع في مكونات عرض النقود إلى النمو المستمر في كثير من الأنشطة الاقتصادية، وتحسن السيولة ودعم الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد المحلي.

أبرز المؤشرات الاقتصادية

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

النمـــو	2024م	
	تقديرات ميزانية 2024**	الفعلـــي*
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	%4.4	%2.0
إجمالي الناتج المحلي الإسمي (مليار ريال)	4,261	4,649
التضخم	%2.2	%1.7

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

** تم تقدير الميزانية على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسنة مرجعية 2018م.

الأداء الفعلي للميزانية العامة خلال عام 2024م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي 2022	فعلي 2023	ميزانية 2024	فعلي 2024	التغيــر فعلي 2024- ميزانية 2024
الإيرادات					
إجمالي الإيرادات	**1,268**	**1,212**	**1,172**	**1,259**	**%7.4**
الضرائب	**323**	**357**	**361**	**381**	**%5.5**
الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	24	39	31	32	%3.3
الضرائب على السلع والخدمات	251	262	279	289	%3.4
الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	19	22	21	24	%16.5
ضرائب أخرى	28	33	30	36	%20.5
الإيرادات الأخرى	**945**	**856**	**812**	**879**	**%8.2**
النفقات					
إجمالي النفقات	**1,164**	**1,293**	**1,251**	**1,375**	**%9.9**
المصروفات (النفقات التشغيلية)	**1,021**	**1,107**	**1,062**	**1,184**	**%11.5**
تعويضات العاملين	513	537	544	562	%3.3
السلع والخدمات	258	303	277	313	%13.2
نفقات تمويل	30	38	47	45	%5.0-
الإعانات	30	21	38	34	%9.5-
المنح	3	7	4	4	%20.1
المنافع الاجتماعية	79	97	62	101	%63.4
مصروفات أخرى	107	104	91	125	%36.8
الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**143**	**186**	**189**	**191**	**%1.0**
عجز / فائض الميزانية					
عجز/ فائض الميزانية	**104**	**81-**	**79-**	**116-**	_
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي*	**%2.2**	**%1.8-**	**%1.9-**	**%2.5-**	_
الديــن والأصــول					
الديــن العــام	**990**	**1,050**	**1,103**	**1,216**	_
كنسبة من إجمالي الناتج المحلي*	%21.3	%23.0	%25.9	%26.2	_
الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي	**318**	**390**	**395**	**390**	_

المصدر: وزارة المالية

*حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الاجمالي.

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

أداء الماليــة العامــة

أ. الإيرادات

بلـغ الإجمالـي الفعلي **للإيرادات** لعـام 2024م حوالي 1,259 مليار ريـال محققًا أداء أعلـى مـن الميزانيـة المعتمدة بنسـبة 7.4% (87 مليـار ريال)؛ ويعود ذلك إلـى ارتفاع كل مـن الإيـرادات النفطيـة وغير النفطية. حيث سـجلت **الإيرادات النفطيــة** نحو 757 مليار ريـال، ويُعـزى الارتفـاع فـي الإيرادات النفطية بشـكل رئيس إلـى تحصيل توزيعـات الأرباح المرتبطـة بالأداء خـلال عام 2024م.

بالإضافـة إلـى تسـجيل **الإيرادات غيـر النفطية** نحو 502 مليار ريال مرتفعة بنسـبة 14.1% عـن الميزانيـة المعتمـدة، وتُعـزى هـذه الزيـادة إلـى اسـتمرار تطبيـق المبـادرات والإصلاحـات الهيكليـة الهادفـة إلـى تنويـع الاقتصـاد وتعزيـز الإيـرادات غيـر النفطيـة المرتبطـة بطبيعتهـا بالنشـاط الاقتصـادي، حيـث نمـت الأنشـطة غيـر النفطيـة بمعدل 5.2% خـلال العـام، بالإضافـة إلـى تطويـر الإدارة الضريبيـة وتحسـين إجـراءات التحصيل، مما أسـهم فـي تحقيـق هـذه الزيادة.

وفيمـا يأتي تفاصيـل بنود الإيرادات الرئيسـة وفقًا لتصنيف إحصـاءات مالية الحكومة (GFS 2014):

الإيرادات الضريبية

حققت **الإيرادات الضريبية** لعام 2024م حوالي 381 مليار ريال مرتفعةً بنحو 20 مليار ريال بنسبة 5.5% عن الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى استمرار تحسن الأنشطة الاقتصادية والأثر الإيجابي للمبادرات المطبقة والجهود المبذولة لرفع الالتزام الضريبي.

سجلت **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** لعام 2024م حوالي 32 مليار ريال مرتفعة بنسبة 3.3% عن الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى تحسن أداء القطاعات الاقتصادية. وأثر مبادرة الإعفاء من الغرامات.

بلغت إيرادات **الضرائب على السلع والخدمات** لعام 2024م حوالي 289 مليار ريال مرتفعة بنسبة 3.4% (أي بنحو 9 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، ويُعزى ذلك إلى الأداء الإيجابي لبنود الإيرادات غير النفطية المرتبطة بنمو الأنشطة غير النفطية، ومنها **إيرادات ضريبة القيمة المضافة** البالغة حوالي نحو 186 مليار ريال، محققة ارتفاعًا بنسبة 1.2% عن الميزانية المعتمدة، كما بلغت **إيرادات الضرائب الانتقائية** حوالي 16 مليار ريال، مرتفعة بنسبة 14.8% عن الميزانية المعتمدة، ويُعزى هذا النمو إلى ارتفاع معدل الاستهلاك النهائي الخاص الإسمي خلال العام بنسبة 4.9%. كما سجلت **ضريبة التصرفات العقارية** ارتفاعًا بنسبة 52.6% عن الميزانية المعتمدة، نتيجة التحسن في النشاط العقاري الذي سجل نموًا بنسبة 12.0% مقارنة بالعام السابق، حيث شهد عام 2024م ارتفاع في عدد الصفقات العقارية وقيمتها. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات المحصلة من المقابل المالي على العمالة الوافدة والمرافقين بلغت نحو 40 مليار ريال.

حققت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية**(الرسوم الجمركية) ارتفاعًا بنسبة 16.5% (أي بحوالي 3 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، لتسجل نحو 24 مليار ريال لعام 2024م، وُيعزى ذلك إلى زيادة الواردات الوسيطة بنسبة 12.4% والواردات الرأسمالية بنسبة 18.1% نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي.

سجلت إيرادات **الضرائب الأخرى** (ومنها: الزكاة) لعام 2024م حوالي 36 مليار ريال بارتفاع نسبته 20.5% (أي بنحو 6 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، ويعود ذلك إلى تحسن أداء القطاعات الاقتصادية.

الإيرادات الأخرى

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى (التي تشمل الإيرادات النفطية، ومبيعات السلع والخدمات، والجزاءات والغرامات) لعام 2024م حوالي 879 مليار ريال مرتفعًا بنسبة 8.2% (67 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، ويعود سبب الارتفاع إلى الإيراد المحصل من بند المخالفات المرورية الذي جاء نتيجة للأثر الإيجابي من البرنامج التحفيزي لسداد المخالفات المرورية المتراكمة، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة تحصيل توزيعات الأرباح المرتبطة بالأداء. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط أسعار البترول بلغ نحو 80.5 دولار للبرميل في عام 2024م وبلغ متوسط إنتاج النفط خلال العام 9.0 مليون برميل يوميًا، مقارنة بمتوسط سعر 82.6 دولار للبرميل في عام 2023م ومتوسط إنتاج 9.6 مليون برميل يوميًا.

مقارنة الإيرادات الفعلية لعام 2024م مع الميزانية
(مليار ريال)

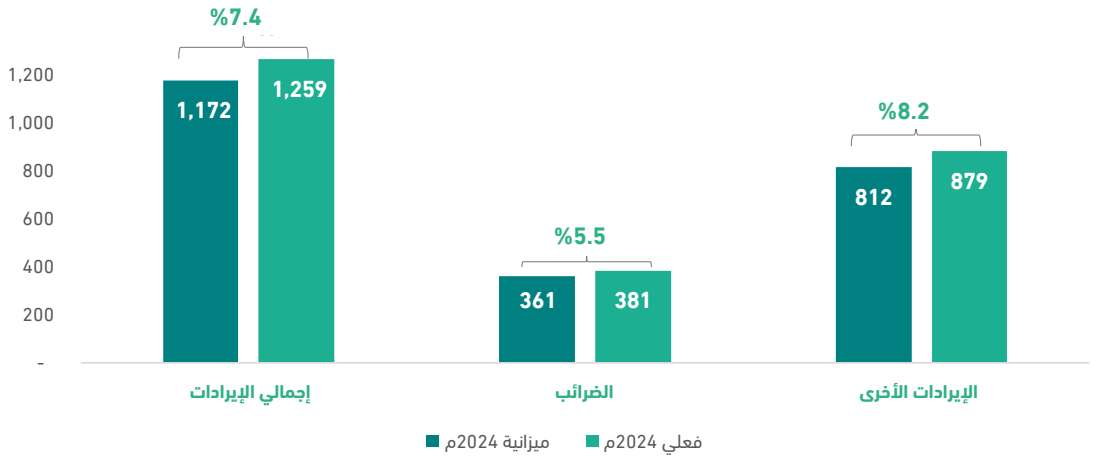

المصدر: وزارة المالية

ب. النفقات

بلغ **إجمالي النفقات** لعام 2024م نحو 1,375 مليار ريال بارتفاع نسبته 9.9% (124 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة، وجاءت الزيادة نتيجة لارتفاع النفقات التشغيلية والرأسمالية؛ وذلك استمرارًا للتقدم في عملية تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية، وتنفيذ الإستراتيجيات الداعمة للتغير الهيكلي ذي الطبيعة التنموية بهدف تحقيق تنمية شاملة للقطاعات وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج والمبادرات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي المستدام، والاستمرار في المراجعات الدورية لبرامج الدعم والإعانات الاجتماعية بما يضمن تعزيز كفاءة الإنفاق الموجه إلى دعم الفئات المستهدفة، علاوة على تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، ورفع جودة الخدمات العامة ومستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

النفقات التشغيلية

بلغت **النفقات التشغيلية** في العام المالي 2024م نحو 1,184 مليار ريال مرتفعة بنسبة 11.5% (أي بنحو 122 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة، مدفوعةً بارتفاع الصرف على برامج الدعم والإعانات الاجتماعية، وذلك انعكاسًا لما توليه الحكومة الرشيدة من اهتمام وحرص على المواطنين، إضافةً إلى استمرار الصرف على الإستراتيجيات الوطنية بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي للمملكة.

شهد **باب تعويضات العاملين** ارتفاعًا بنسبة 3.3% (18 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة؛ مدفوعة بعدة عوامل من أبرزها، نفقات تتسم بعدم الدورية مرتبطة بأحدى بدلات موظفي الكادر الصحي، إضافة إلى النفقات المتعلقة بالجهات التي تحولت من نظام الخدمة المدنية إلى نظام العمل.

كما سجل **باب السلع والخدمات** ارتفاعًا بنسبة 13.2% (36 مليار ريال) وذلك نتيجة الاستمرار في دعم الإنفاق على السلع والخدمات الصحية من الأدوية والمستلزمات الطبية ضمن الجهود المبذولة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة في القطاع الصحي، إضافة إلى دعم الأنشطة الثقافية والإعلامية والرياضية، والاستمرار في تنفيذ وتشغيل المشاريع والإستراتيجيات المتعلقة بالقطاعات الواعدة المستهدفة.

ارتفع الصرف على **باب المنافع الاجتماعية** بنسبة 63.4% (39 مليار ريال) مقارنةً بالميزانية المعتمدة؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع إيرادات الزكاة وانعكاسها المباشر على هذا الباب، بالإضافة إلى زيادة الصرف على نفقات العلاج في المستشفيات داخل المملكة وخارجها.

من ناحية أخرى، انخفض الصرف على **باب نفقات التمويل** بنسبة 5.0% (2 مليار ريال) مقارنة بالميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة تقدير نفقات التمويل على أساس تحفظي أخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في الأسواق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من إصدارات الدين بُنيت على أساس عائد ثابت. وارتفع الصرف على **باب المنح** بنسبة 20.1% (0.7 مليار ريال)؛ وذلك انعكاسًا لجهود المملكة الدولية في الأعمال الإنسانية والإغاثية والتنموية في مختلف دول العالم. بالإضافة إلى ارتفاع الصرف على **باب المصروفات الأخرى** بنسبة 36.8% (34 مليار ريال)، نتيجةً لارتفاع نفقات إعانات المؤسسات والجمعيات غير الربحية بما يعكس التوجه في دعم الرفاه الاجتماعي وتعزيز التنمية الاجتماعية، إلى جانب ارتفاع نفقات التعليم والذي يدعم تطوير التعليم وتحسين البيئة التعليمية، مما يؤكد اهتمام المملكة بالاستثمار في رأس المال البشري وبناء أجيال مؤهلة تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

النفقات الرأسمالية

بلغ إجمالي **النفقات الرأسمالية** في نهاية عام 2024م نحو 191 مليار ريال بارتفاع نسبته 1.0% (2 مليار ريال) عن الميزانية المعتمدة؛ وذلك نتيجة الاستمرار في تنفيذ المشاريع الكبرى، منها مشروع البحر الأحمر، وحديقة الملك سلمان، والرياض الخضراء، والمسار الرياضي، ومشاريع التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام، بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية للمطارات الداخلية.

مقارنة الأداء الفعلي لعام 2024م مع الميزانية
(مليار ريال)

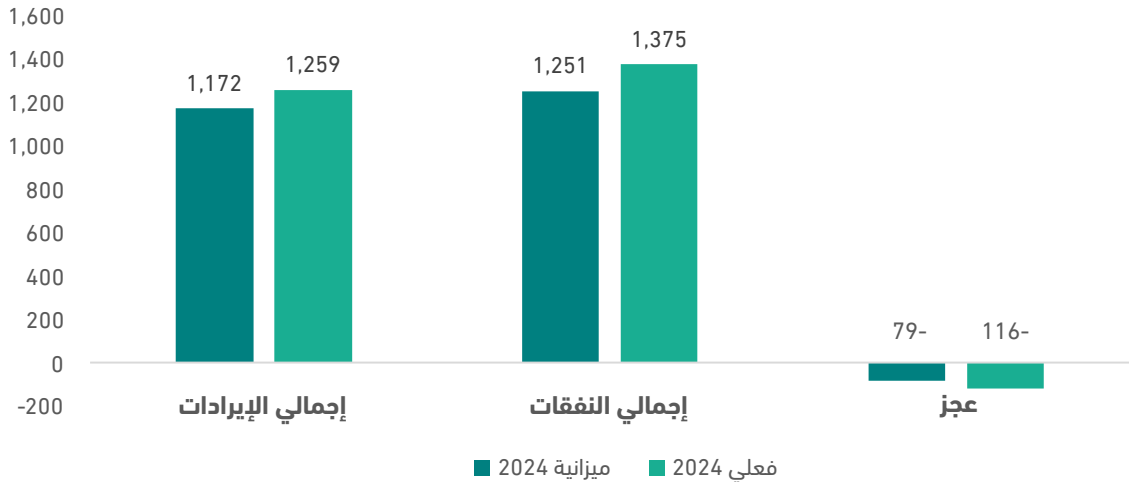

المصدر: وزارة المالية

المنصرف على القطاعات

فيما يتعلق بالأداء الفعلي للنفقات على مستوى القطاعات بنهاية عام 2024م مقارنةً بالميزانية المعتمدة، شهد **قطاع الخدمات البلدية** ارتفاعًا بنسبة 43.3%، ويأتي هذا الارتفاع انعكاسًا لتنفيذ المشاريع التحولية والكبرى ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي تعزيزًا لمسار التنمية المستدامة، وإلى النفقات غير المتكررة المرتبطة بنزع الملكيات. كما ارتفع الإنفاق على **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية** بنسبة 27.6% نتيجةً لاستمرار جهود الحكومة في تعزيز برامج الدعم والإعانات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحسين وتطوير الأنظمة والخدمات الصحية مما يُسهم في رفع جودة حياة المواطنين والمقيمين. وارتفع الصرف على **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل** بنسبة 16.5%، نتيجة العمل على تطوير المطارات والموانئ والسكك الحديدية والمرافق والإنشاءات الخدمية، إلى جانب دفع مستحقات القطاع الخاص. وشهد **قطاع الأمن والمناطق الإدارية** ارتفاعًا بنسبة 13.1% في حين ارتفع الإنفاق على **البنود العامة** بنسبة 5.6%، انعكاسًا لدخول العديد من المشاريع الكبرى حيز التنفيذ، من أبرزها مشروع القدية، ومشروع البحر الأحمر، إضافةً إلى النفقات غير المتكررة المرتبطة بنزع الملكيات. وارتفع الصرف على **قطاع التعليم** بنسبة 4.4% ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى دعم تطوير التعليم وتحسين البيئة التعليمية.

النفقات الفعلية للقطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

القطاع	فعلي 2022	فعلي 2023	ميزانية 2024	فعلي 2024	التغير (فعلي 2024 - ميزانية 2024)
الإدارة العامة	41	48	43	54	%26.4
العسكري	228	254	269	237	%12.0-
الأمن والمناطق الإدارية	115	114	112	127	%13.1
الخدمات البلدية	75	77	81	116	%43.3
التعليم	202	210	195	204	%4.4
الصحة والتنمية الاجتماعية	227	256	214	273	%27.6
الموارد الاقتصادية	77	85	84	93	%10.9
التجهيزات الأساسية والنقل	41	40	38	44	%16.5
البنود العامة	159	208	216	228	%5.6
المجموع	**1,164**	**1,293**	**1,251**	**1,375**	**%9.9**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

ج. عجز الميزانية والتمويل

عملت حكومة المملكة على تحقيق المستهدفات التنموية الشاملة التي تعزز متانة الاقتصاد المحلي ومرونته مع الأخذ بالاعتبار التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي واستدامة المالية العامة. وأسهم تطبيق المبادرات والإصلاحات الهيكلية تحت مظلة رؤية السعودية 2030 في تنويع الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية التي ترتبط بطبيعتها بالنشاط الاقتصادي، مع الاستمرار في الإنفاق التحولي عبر تنفيذ وتسريع بعض الإستراتيجيات القطاعية وبرامج تحقيق رؤية السعودية 2030 والمشاريع الكبرى الدافعة إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وبناء عليه، حققت الميزانية الفعلية بنهاية عام 2024م **عجزًا** بنحو 116 مليار ريال (ما يعادل 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز بنحو 79 مليار ريال في الميزانية المعتمدة (ما يعادل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي). ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الزيادة في إجمالي النفقات نتيجة تبني الحكومة سياسات الإنفاق التوسعي الداعم للنمو الاقتصادي.

بلغ إجمالي **حجم عمليات التمويل** بنهاية عام 2024م نحو 245 مليار ريال، حيث شكل التمويل المحلي منها نسبة 68.5% في حين بلغ التمويل الخارجي نسبة 31.5%. شملت هذه العمليات التمويلية تمويل كامل العجز في الميزانية البالغ نحو 116 مليار ريال، وسداد أصل الدين المستحق لعام 2024م بنحو 16 مليار ريال، أيضا عمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام 2024م، 2025م، و2026م، وذلك بقيمة إجمالية تجاوزت 63 مليار ريال وإصدار صكوك جديدة مقابلها بنحو 64 مليار ريال، بهدف الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين، شملت نحو 17 مليار ريال تمويلًا استباقيًا لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2025م، وقرضًا مجمعًا بنحو 23 مليار ريال لدعم قطاع الإنشاءات، بالإضافة إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية في قطاع المياه كجزء من قناة التمويل الحكومي البديل بمبلغ 8 مليار ريال. عليه؛ بلغ حجم محفظة الدين العام نحو

1,216 مليار ريال بنهاية عام 2024م (ما يعادل 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل حوالي 1,103 مليار ريال (أي ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي) وفق تقديرات الميزانية المعتمدة. وبذلك تُشكل الديون المحلية نسبة 60.7% من إجمالي محفظة الدين العام فيما تبلغ الديون الخارجية نسبة 39.3%.

حجم إصدارات الدين العام 2024م

(مليار ريال)

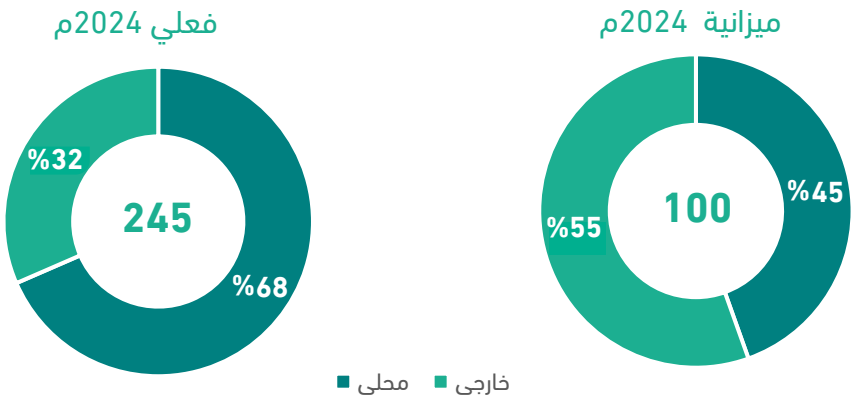

المصدر: وزارة المالية

بلغ متوسط أجل الاستحقاق لمحفظة الدين العام حوالي 9.2 سنوات بنهاية عام 2024م مقارنة بنحو 9.5 سنوات في عام 2023م. وبلغ متوسط تكلفة التمويل لمحفظة الدين بنهاية عام 2024م حوالي 3.7% مقارنة بحوالي 3.6% في عام 2023م ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم محفظة الدين.

سجل **رصيد الاحتياطيات الحكومية** بنهاية عام 2024م نحو 390 مليار ريال منخفضًا بنحو 5 مليار ريال مقارنة بالميزانية المعتمدة، وذلك نتيجة لتمويل الاحتياجات التمويلية من خارج الميزانية لحزم تحفيز القطاع الخاص ودفعات لقروض محلية وقروض أجنبية.

مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام وإجمالي السحب من الاحتياطيات الحكومية في نهاية عام 2024م مع الميزانية

(مليار ريال)

	فعلي 2022	فعلي 2023	ميزانية 2024	فعلي 2024
حجم الدين العام في نهاية العام	**990**	**1,050**	**1,103**	**1,216**
إجمالي إصدارات الدين	**125**	**189**	**100**	***245**
إجمالي الإصدارات المحلية	107	88	45	168
إجمالي الإصدارات الخارجية	19	101	56	77
رصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام	**318**	**390**	**395**	**390**

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

*تشمل إصدارات لغرض سداد أصل الدين المستحق بنحو 16 مليار ريال، وعمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام القادمة، وعمليات تمويلية استباقية لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2025م، بالإضافة إلى عمليات التمويل الحكومي البديل.

ميزانية
2024
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

وزارة المالية
Ministry of Finance